الأنباء
الاربعاء 25 يناير 2017

3,5٪ نمو متوقع للاقتصاد الكويتي.. و4٪ للإماراتي

بعد عام مرير.. ماذا يتوقع لقطاع الإنشاءات بـ 2017؟

محمود عيسى

بعد ان كان عام 2016 مريرا، وكانت معاناة قطاع الانشاءات منه شديدة.. فما هي توقعات هذا القطاع في عام 2017؟

في هذا الاطار، قالت مجلة كوتستراكشن ويك اننا جميعا نسعى لتحقيق الافضل في 2017 بعد أن تحملنا المشاق الاقتصادية في 2016، حيث ادى هبوط أسعار النفط لدفع صناعة البناء والتشييد الإقليمية الى حالة من الركود.

كما ان الانباء حول عمال البناء الذين يعيشون في ظروف بائسة في قطر شكلت ضربة قاسية لسمعة القطاع، كما تواصلت حالة عدم اليقين حول المشروعات، وبالتالي فسيكون من الصعب أن نتذكر العام الماضي باحساس من الارتياح او الفخر.

ومع ذلك، قالت المجلة ان التطور الإيجابي الوحيد الذي يمكن استبعاده من سلبيات 2016 هو تضافر جهود دول مجلس التعاون للحد من اعتماد اقتصاداتها على عائدات النفط والغاز، حيث تسعى الحكومات الإقليمية الآن لتطبيق برامج التنويع الاقتصادي.

وبالتالي استثمار القطاعات الأخرى المدرة للدخل، ومن الدلائل على هذا التحول ما نشهده في مجالات الاستثمار في السياحة، والإعلان عن مشاريع عقارية واسعة النطاق والبنية التحتية، وإعادة النظر في الانفاق الحكومي.

وأضافت ان صناعة البناء والتشييد استهلت العام الجديد بجو من التفاؤل حيث ان أسعار النفط، التي سيبقى القطاع معتمدا عليها إلى حد كبير، اصبحت تسير على درب التعافي، بعد ان تجاوزت حاجز 55 دولارا للبرميل.

ففي نوفمبر الماضي اعلنت الامارات انها تستهدف تحقيق نمو اقتصادي بواقع 4٪ في 2017 مقارنة مع 3,8٪ في العام الذي سبقه، بالإضافة الى تعزيز القطاعات غير النفطية.

وفي الوقت الذي توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي السعودي من 1,2٪ في 2016 الى 2٪ في 2017 في ضوء الاصلاحات والتغيرات الاقتصادية. فان الاقتصاديين يرون ان المشهد الذي يتغير بسرعة في قطر سيسرع عجلة نموها الاقتصادي من 3,2٪ في 2016 الى 3,8٪ في 2017 وإلى 4,1٪ في 2018، مع زيادة المصروفات الرأسمالية على البنية التحتية.

وفي سلطنة عمان ومع المزيد من التقشف ورفع الدعم، وتوجيه الأموال للمشاريع التي ستعزز مستقبل القطاعات غير النفطية، فمن المتوقع ان يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 2٪، فيما ترتفع هذه النسبة الى 4,7٪ في القطاعات غير النفطية في 2017. معدلات النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، على خلفية النشاط غير النفطي، فيما تتوقع البحرين والكويت نموا بواقع 3,4٪ و3,5٪ على التوالي.

وختمت المجلة بالقول انه في ضوء الأحداث الكبرى التي تلوح في الأفق، مثل معرض اكسبو 2020 في دبي، وكأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، فإن هناك سببا كافيا لإثارة الشعور بالتفاؤل في اوساط صناعة البناء والتشييد وغيرها من الصناعات الاخرى في المنطقة.

اتجاه دول الخليج لتقليص اعتمادها على النفط التطور الإيجابي الوحيد في 2016 (قاسم باشا)

«إكسبو دبي 2020» وكأس العالم قطر 2022 ينعشان صناعة البناء والتشييد بالمنطقة

تفاقم نزاعات العقود بالمنطقة.. وتزايد قضايا التحكيم

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان قطاع البناء والتشييد في الشرق الأوسط واجه على مدى العامين الماضيين سلسلة من الظروف المعاكسة، ساقت منها مثالين هما خفض الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية الكبرى نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة، ونقص السيولة في القطاع بشكل عام من جهة أخرى.

ونتيجة ذلك، قالت المجلة ان ثمة اتجاها واحدا في السوق بدأ يتفاقم في الآونة الأخيرة تمثل في زيادة عدد القضايا الناجمة عن النزاعات بين الأطراف، التي وصلت الى الجلسات النهائية، والتي كان ممكنا حلها وديا دون اللجوء الى القضاء او التحكيم. ويقول مسؤولو شركة ايفرشيدز للخدمات القضائية في دبي ان الشركة تولت البت في 4 قضايا تحكيم كبرى خلال عام 2016، معتبرين ذلك دليلا على تفاقم هذا النشاط في السوق الأوسع نطاقا.

وقالت المجلة ان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو عدم توفر الأموال اللازمة لتحقيق التسوية. وفي حال ما إذا كان أطراف النزاع قادرين على التوصل الى اتفاق على شروط التسوية، فإن الطرف المتلقي سيوافق عليها فقط إذا تم دفع مبلغ كبير في المدى القصير. وعندما تكون السيولة النقدية المتاحة محدودة، فربما تكون ايدي الطرف الآخر مكبلة، وربما يكون اللجوء للقضاء او التحكيم أحد الخيارات التي لا مناص منها اما لتسريع دفع الديون المستحقة او تمديد اجل استحقاقها.

وأضافت انه لما كان هذا التوجه هو السائد، فإن على الأطراف المتعاقدة اتخاذ الإجراءات المناسبة في أسرع وقت ممكن خلال فترة تنفيذ العقد بدلا من الانتظار حتى مرحلة الإنجاز النهائي، مشيرة الى ان غالبية الخلافات في عقود الإنشاءات تعزى الى ضعف القدرة على إدارة العقود.

ونصحت بأن تشمل وثائق العقد بالنسبة لمعظم المشاريع الكبرى أحكاما واضحة بشأن أمور كثيرة مثل تمديد الوقت المحدد للتنفيذ، والأوامر التغييرية والاختلافات، والتعويضات المقطوعة ومجموعة من المسائل الأخرى التي توفر أرضا خصبة للنزاعات. وإذا كنت الطرف الذي اعد العقد بالطريقة الأكثر مراعاة للضمير والنوايا الحسنة، فإنك ستكون قادرا على توقع أقصى قدر من الأحكام المنصفة لدى عرض القضية على المحكمة المختصة.

وقالت المجلة انها تجد كثيرا من أطراف العقود، سواء أصحاب المشاريع او الشركات المنفذة، يستثمرون في المواهب والقدرات ضمن موظفي فرق إدارة العقود والاستثمار أيضا في تدريب هؤلاء على مشاريع محددة والوثائق المتعلقة بالتعاقدات، ناهيك عن توقع نتائج من أي قرار نهائي، من خلال اعتماد هذا النهج الذي يعزز احتمالات التوصل إلى تسوية ملائمة دون تكبد الوقت والتكلفة اللازمين لإيصال النزاع إلى الجلسة النهائية.

ترامب يتعهد بعلاقات إيجابية مع دول الخليج في مجال الطاقة

تعهد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في خطته لقطاع الطاقة الأميركي، «بالعمل مع حلفاء الولايات المتحدة بالخليج، من أجل تطوير علاقات إيجابية بالطاقة، كجزء من الاستراتيجية ضد الإرهاب».

وأطلق الرئيس الأميركي، في خطته بعنوان «خطة الطاقة: أميركا أولا» وعودا مرتفعة الطموحات للقطاع الذي تصفه الخطة بأنه «جزء أساسي للحياة الأميركية، والعنصر الرئيسي باقتصاد العالم»، متعهدا بالاستفادة من «ثروة غير مستغلة في قطاع النفط الصخري الأميركي تقدر بنحو 50 تريليون دولار»، وفقا لـ «العربية. نت».

ويبني الرئيس على خطته للطاقة في بلاده وعدين آخرين، يحملان القدر نفسه من التحدي، أولهما «رفع الأجور بقيمة 30 مليار دولار خلال 7 سنوات»، والوعد الثاني ضمن خطة الوظائف على مستوى الولايات المتحدة بخلق «25 مليون فرصة عمل في 10 سنوات».

وإن كانت وعود ترامب المثيرة للجدل سياسيا واقتصاديا، تتطلب فرضا للحلول السريعة، فإن هذه الحلول ربما تكون صعبة التطبيق إذا جرى سحبها إلى أسواق النفط، إذ إن مواجهة النفط التقليدي، الذي تدور مستويات أسعاره في الوقت الحالي عند 50 دولارا للبرميل، ومتوقع لها الصعود بالكاد إلى 60 دولارا، ستتطلب من ترامب حربا شرسة، لضخ جرعة إنعاش ضخمة في جسد النفط الصخري. وسيتعين على الرئيس الأميركي تهيئة البيئة المناسبة لصعود الأسعار فوق 70 دولارا للبرميل، وهو الحد الأدنى المقبول بحسب الخبراء من أجل عودة إنتاج النفط الصخري ذي الكلفة العالية، والتي تتطلب بالضرورة سعرا مرتفعا لتحقيق الأرباح، وعودة الإنتاج المكلف، وضمان استعادة الاستثمارات الأكثر حذرا عقب الخسائر التي مني بها هذا القطاع على وجه التحديد.

ويؤكد ترامب، في ملخص خطته لقطاع الطاقة، أن بلاده «ستتعاون مع حلفائها في الخليج من أجل تطوير علاقات إيجابية بالطاقة، كجزء من الاستراتيجية ضد الإرهاب».

ومن غير المعلوم كيف ستكون خطة الرئيس ترامب لاستغلال ثروات بلاده من النفط الصخري، الذي يتطلب سعرا مرتفعا في أسواق النفط، والتي باتت لا تعول كثيرا على معدلات النمو الاقتصادي الهشة.

وتقول خطة ترامب إن إدارته «تلتزم سياسات الطاقة التي تخفض التكاليف بالنسبة للأميركيين، وتعمل بجد من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الأميركية وتحرير الولايات المتحدة من الاعتماد على النفط الأجنبي».

وعلى الرغم من معاناة الولايات المتحدة، من تبعات أزمة خلفت فقدان أكثر من 250 ألف وظيفة، منذ الأزمة المالية قبل 8 سنوات، فإن الرئيس يبدي تفاؤلا كبيرا إزاء «قدرة الاستثمارات في قطاعات الصخر الزيتي، والغاز بتوفير الوظائف والانتعاش الاقتصادي لملايين الأميركيين».

ويتعهد ترامب بإنفاق «عائدات إنتاج الطاقة لإعادة بناء طرقنا والمدارس والجسور والبنية التحتية العامة، إلى جانب توفير الطاقة بأسعار أقل للمصانع والمستهلك الأميركي»، معتبرا أن «توفير الطاقة بأسعار أقل سيعطي حافزا كبيرا ودفعة قوية لقطاع الزراعة الأميركية».

كما أنه لا يقف عند هذا الحد من التعويل على قطاع الطاقة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك في تعهد بـ «إحياء صناعة الفحم التي تعرضت للإهمال لفترات طويلة»، مؤكدا أن «زيادة إنتاج الطاقة المحلية تصب في مصلحة الأمن القومي الأميركي».

ما أسباب انسحاب أميركا من اتفاقية «TPP»؟

قال الخبير السعودي في التجارة الدولية فواز العلمي إن اتفاق تجارة الشراكة عبر المحيط الهادي، أو ما يعرف اختصارا باتفاقية «TPP» لم تكن لصالح أميركا، رغم أنها تتحكم في نحو 40٪ من الاقتصاد العالمي.

ويرجع العلمي في مقابلة مع «العربية» السبب في انسحاب الولايات المتحدة رسميا من اتفاقية TPP إلى أنها شكلت عائقا أمام تصدير المنتجات الأميركية إلى الأسواق الشرق آسيوية، كون هذه الاتفاقية متعلقة بنظام العمل والعمال، بالتالي فإن معدل الرواتب في دول شرق آسيا لا يتماشى والرواتب المرتفعة في أميركا، ما يعوق تصدير المنتجات الأميركية إلى نيوزيلندا واليابان والصين.

ويوضح العلمي أن ترامب يحاول من خلال سياسته إعادة صياغة الاتفاقيات التجارية لتتحول إلى مفهوم من دولة إلى دولة، ليتمكن من تحديد مطالبه من دولة ما، وبالتالي تصدير المنتجات الأميركية لها ودخول أسواقها.

ويتوقع العلمي أن قرارات ترامب لن تتوقف عند هذا الحد، بل سيتبعها قرار بالانسحاب من اتفاقية «النافتا» مع الإبقاء على كندا فقط، كون المكسيك هي إحدى الدول التي تلجأ إليها الولايات المتحدة لتصنيع منتجاتها ثم تعيد تصديرها إلى أميركا نظرا لانخفاض رواتب العمال.

يشار إلى أن TPP اتفاق تجارة حرة عديد الأطراف يهدف إلى زيادة تحرر اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادي، يتألف من 12 عضوا، ويضم كلا من برواناي وشيلي ونيوزيلندا وسنغافورة وأستراليا وماليزيا وبيرو والولايات المتحدة.

«FXTM»: ضربة مزدوجة للدولار

قال كبير استراتيجيي الأسواق في FXTM حسين السيد إن الدولار الأميركي تعرض لضربة مزدوجة مما أرسل مؤشر العملة الى ما دون مستويات الـ «100» للمرة الأولى منذ 8 ديسمبر مع تراجع عوائد سندات الخزانة الأميركية بشكل حاد وكان الملاذ الآمن الين الياباني المستفيد الأول.

وأوضح السيد أن الانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ لم يكن خبرا غير متوقع للأسواق، لكن هذا يدل على أن أجندة «ترامب» الحمائية التجارية التي وعد بها لم تكن فقط أقوالا لدعم حملته، مما يزيد من حالة القلق للمستثمرين.

وأضاف السيد أن العامل الآخر الذي أضر بالدولار هو تصريح للوزير المرشح للخزانة الأميركية، ستيفن منوتشين حول التأثير السلبي لقوة الدولار على الاقتصاد مما اعتبره البعض بأنه تدخل كلامي للحد من ارتفاع العملة.

والمثير للجدل أن المستثمرين لم يستجيبوا بشكل إيجابي على تعهدات ترامب بخفض التشريعات بنسبة 75٪، مما يدل على أن الأسواق حاليا أكثر قلقا بشأن الإجراءات الحمائية من التدابير المتوقعة من الناحية المالية.

وتوقع السيد أن تكون السياسة النقدية المحرك الرئيسي في الأشهر المقبلة، موضحا أن الاختلاف في السياسة النقدية بين الفيدرالي وباقي البنوك المركزية سيستمر في العامين 2017 و2018 وهذا من شأنه أن يوسع الفروقات في نسب الفائدة، ومن الصعب على وزارة الخزانة الأميركية أن تحد من الإقبال على الدولار.

خلال مشاركتها في معرض النخبة

«السرب» تطرح مشروع «الفين»

بدر العثمان مكرما الوكيل المساعد في «التجارة» عبدالله العنزي

كرمت شركة السرب للتطوير العقاري احدى شركات المسك القابضة الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العنزي خلال زيارته جناح الشركة في معرض النخبة العقاري خلال الفترة من 23 الى 26 يناير الجاري.

وتشارك الشركة خلال المعرض بمشروع مميز في مدينة صباح الأحمد البحرية وهو مشروع «الفين» والذي قام على مساحة اجمالية حوالي 20 ألف متر مربع.

وقال الرئيس التنفيذي في الشركة بدر العثمان في بيان صحافي ان المشروع يتوافر فيه جميع الخدمات الخاصة مثل المطاعم، ومواقف السيارات وصالات رياضية للنساء والرجال، وحمامات سباحة وأمن وحراسة، وخدمات أخرى مميزة.

وأشار العثمان الى أن المشروع يعتبر من ضمن المشاريع العملاقة والمتميزة التي تطرحها الشركة والتي اعتادت على طرحها والتي تخدم جميع المستثمرين الراغبين في العيش وسط خدمات عقارية بحس عال يجسد الفن المعماري المتميز على أرض الكويت.

وأكد العثمان ان الشركة تميزت بمشاريعها في مدينة صباح الأحمد البحرية، تلك المدينة التي تعتبر أول وأكبر مكان يشيد كاملا من القطاع الخاص الكويتي، والتي تقع في منطقة الخيران جنوب الكويت، مشيرا الى أن المدينة تعتبر عملا حضاريا ليس على مستوى المنطقة فحسب، بل العالم.

ولفت العثمان الى أن السرب تعمل منذ تأسيسها بمفهوم عقاري جديد وحديث مغاير لمفاهيم الشركات العقارية الأخرى وتتنافس بأحدث وأرقى التصاميم والخدمات والمميزات العقارية الجديدة التي تواكب الحقبة الحضارية محليا وعالميا.

وأكد في ختام حديثه أن «السرب» تسعى لأن تكون الشركة الأولى في مجالها بروح السرب الواحد والالتزام والاهتمام والثقة وان تتخطى كل الحدود.

جهاز المنافسة يحفظ شكوى «الوزان» ضد «الغانم أوتو»

صرح نايف بندر اللافي رئيس جهاز حماية المنافسة بأن مجلس إدارة الجهاز قد عقد اجتماعه الحادي والستين بمقر الجهاز. وذكر اللافي أن المجلس قام بمناقشة الرأي القانوني في القضايا المقدمة للجهاز من قبل الشركات الشاكية من تضررها من بعض الممارسات الضارة بالمنافسة بعد استغراق الوقت الكافي في الدراسة من قبل الإدارة التنفيذية وتلقي الردود من الأطراف ذات الصلة فيما يخص موضوع الشكوى.

حيث قام المجلس بمناقشة الشكوى المقدمة من شركة «المجموعة العربية للسيارات (حمد الوزان وشركاه)» ضد شركة «الغانم أوتو» مدعية قيام المشكو في حقها ممارسة أعمال الوكالة التجارية لشركة فورد، مطالبة الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة المشكو في حقها بدءا من مطالبة الشركة المشكو ضدها بتقديم تقارير عن أعمالها والانتقال لتحقيق واقعة ممارسة أعمال الوكالة، وتحرير المخالفات اللازمة وتوجيه الشركة المشكو في حقها بالامتناع عن ممارسة أي عمل من أعمال الوكالة التجارية لسيارات فورد لينكولن، وإخطار الجمارك بمنع دخول سيارات أو قطع غيار من المنتج الأصلي عن طريق الشركة المشكو ضدها.

وبالاطلاع على الشكوى والمستندات المرفقة بها كانت محاورها تتردد حول النزاع بشأن الحق في العمل كوكيل تجاري مما يحكمه القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن تنظيم الوكالات التجارية وينحسر عن القانون رقم (10) لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة، ولاسيما ان الأفعال المنسوبة إلى الشركة المشكو في حقها بحسب ما أوردته الشركة الشاكية تنحصر في الظهور بمظهر الوكيل وممارسة أعمال الوكالة دون أن تكون مقيدة بسجل الوكالات التجارية، ويكون الاختصاص منعقدا في شأنه لإدارة الوكالات والعلامات التجارية بوزارة التجارة والصناعة باعتبارها صاحبة الاختصاص في المخالفات المتعلقة بقانون الوكالات التجارية في شأن ممارسة الشركة المشكو في حقها لأعمال الوكالة التجارية، لذلك رأى مجلس الإدارة حفظ الشكوى لعدم الاختصاص، وإبلاغ الشركة الشاكية بمضمون القرار، لانحسار تطبيق القانون رقم (10) لسنة 2007 بشأن حماية المنافسة على الوقائع المسطرة في الشكوى.

نايف اللافي

بين 3 و4٪ مع استمرار العجز في الميزانية خلال العام الحالي

«الوطني»: تسارع نمو الاقتصاد الإماراتي خلال 2017 و2018

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني قوة نمو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات بعد أن شهد تباطؤا دام عامين متتاليين وذلك إثر تعافي القطاع غير النفطي مقابل الاعتدال الذي شهده نمو القطاع النفطي. وأن يحقق النمو ارتفاعا ليصل إلى 3٪ في العام 2017 و4٪ في العام 2018 من نسبة تقدر عند 2,5٪ في العام 2016. وقد يقابل هذا التعافي في الاقتصاد غير النفطي التراجع الذي قد تشهده الزيادات في القطاع النفطي بتأثير من قرار أوبيك لخفض الانتاج.

كما توقع التقرير أن يتقلص نمو الاقتصاد النفطي في المدى القريب إلى المدى المتوسط على أقل تقدير وذلك على خلفية القرار الذي اتخذته منظمة أوبيك بشأن خفض الانتاج وأن يتباطأ نمو الاقتصاد النفطي الحقيقي من 2,4٪ في العام 2016 ليصل إلى 1,6٪ في العام 2017 ومن ثم يعاود ارتفاعه في العام 2018 إلى 2,8٪ تقريبا تماشيا مع عودة الانتاج لمستوياته قبل الخفض.

وقال التقرير ان الاقتصاد غير النفطي قد يشهد بالمقابل تعافيا في العام 2017 ويحافظ على قوته حتى العام 2018 تماشيا مع تسارع النشاط في القطاعات التي تشكل أهم محركات النمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كقطاع النقل والمواصلات وقطاع البناء والتشييد وقطاع السياحة. كما بدأت أيضا بوادر الاستقرار بالظهور في قطاع العقار السكني بعد أن شهد تباطؤا لعامين متتاليين. ونتوقع أن يحقق النمو غير النفطي قفزة إلى 3,6٪ و4,5٪ في العامين 2017 و2018 على التوالي من نسبة تقارب 2,6٪ في العام 2016.

واشار التقرير الى استمرار العجز في الميزانية في العام 2017 مع قدرة السلطات على مواجهته لتحقق لاحقا فائضا في العام 2018 على خلفية ارتفاع الإيرادات. إذ سجلت الموازنة عجزا خلال العام 2015 لأول مرة منذ ست سنوات بعد أن تراجعت أسعار النفط وأثرت سلبا على الإيرادات النفطية. إلا أن العجز قد بدأ بالتراجع تماشيا مع تعافي أسواق النفط وتقديم الإصلاحات المالية ليقدر عند 1,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 من نسبة تقدر عند 3,3٪ في العام 2016 ومن ثم إلى فائض طفيف بنحو 0,5٪ في العام 2018.

ويبدو أن الإمارات ستكون من أوائل دول الخليج التي ستفرض ضريبة القيمة المضافة والتي من المخطط أن تبدأ تنفيذ أولى مراحلها في العام 2018 وتشمل الشركات الكبرى التي تتعدى أرباحها السنوية قيمة مليون دولار (3,75 ملايين درهم). ومن المتوقع أن تدر هذه الضريبة بنسبة 5٪ أرباحا تصل إلى 3,3 مليارات دولار (12 مليار درهم) أي ما يساوي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد قامت السلطات بإصدار سندات دولية بغرض تمويل العجز في الميزانية للحفاظ على الأصول الخارجية. وقد اصدرت السلطات في أبوظبي خلال أبريل سندات سيادية بقيمة 5 مليارات دولار تعد أول إصداراتها منذ العام 2009.

من المتوقع أن يتسع فائض الحساب الجاري في العام 2017 لأول مرة منذ أربع سنوات تماشيا مع تعافي إيرادات الصادرات النفطية وتسارع نمو الصادرات غير النفطية. ونتوقع أن يرتفع الفائض إلى 5,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 وإلى 6,8٪ في العام 2018 وذلك من أقل مستوى سجله منذ ست سنوات عند 4,6٪ في العام 2016.

إذ تشير البيانات الأخيرة إلى ارتفاع التضخم العام من 1,4٪ على أساس سنوي في سبتمبر إلى 1,9٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2016. كما تشير البيانات أيضا إلى ارتفاع معدل التضخم العام أكثر نتيجة تسارع معتدل في تضخم أسعار المواد الغذائية التي على الرغم من ذلك التسارع إلا أنها ظلت عند مستوى 2,3٪ على أساس سنوي. ونتوقع أن يرتفع معدل التضخم تدريجيا في العام 2017 ليبلغ متوسط 3٪.